القراءات الشاذة أحكامها ومدى توظيفها لدى القرّاء والنحاة

د. ناصر مولود الأمين الجبو
كلية الآداب والعلوم ببدر – جامعة الزنتان

*** تمهيد:**

القرآن الكريم الأصل الأول من أصول الاستشهاد في وضع القواعد النحوية والأخذ بها، ؛ وذلك لنزوله بلسان عربي مبين، وبلوغه ذروة الفصاحة والبلاغة وحُسن البيان، وهو أعلى مراتب الكلام العربي وأقواها أسلوبًا .

وقد اعتمد النحاة – ومنهم مَن يُعدُّ مِنَ القراء – على النص القرآني وعلى قراءاته في استدلالاتهم على قواعدهم النحوية، كيف لا ؟ وقد توافر للنص القرآني مالم يتوافر لغيره من تواتر رواياته، وعناية العلماء بضبطها وتحريرها متنًا وسندًا، وتدوينها وضبطها بالمشافهة من أفواه العلماء الأثبات الثقات الفصحاء، وهدف النحاة الأعظم من إعراب القرآن وتوجيه القراءات هو الوصول إلى التفسير الصحيح للقرآن الكريم على مراد الله تعالى، وصون لغة القرآن والحديث من اللحن.

وقد نظر الخليل وتلميذه سيبويه إلى القراءات القرآنية نظرة احترام وتقديس، فأمَّا الخليل فقد كان يَستشهد بكل القراءات معًا سواء كانت سبعية أو شاذة، وكان يُوَجِّهُ بعضَها، ومثاله ما ذكره مِن أنَّ الفعل الذي أُدخلتَ عليه الواوَ يُرفَعُ ويُنصَبُ ويُجزَمُ فمَن جزم نسقه بالواو على الأول ومَن نصب فعلى القطع من الكلام الأول، ومن رفع فعلى الابتداء قال الله جل ثناؤه ﴿أو يُوبِقْهُنَّ بما كَسَبُوا ويَعْفُ عن كثيرٍ ويَعْلَمُ الذين يُجَادِلُونَ﴾[1]،(يَعْلَم) يُرْفَعُ ويُنْصَبُ ويُجْزَمُ، الرفع قراءة: نافع وابن عامر وأبي جعفر والأعرج وشيبة وزيد بن علي، والنصب قراءة: الجمهور، وأمَّا قراءة الجزم فلم تُنسب إلى أحد[2]، ومثله في كتاب الله ﴿ تبارَكَ الذي إن شآءَ جَعَلَ لك خيرًا مِن ذلكَ جناتٍ تجري مِن تحتِها الأنهارُ ويَجْعَل لَّكَ قُصُورًا﴾[3] (يَجْعَلْ) يُرْفَعُ ويُنصَبُ ويُجْزَمُ، فالرفع قراءة: ابن كثير وابن عامر وأبي بكر ومجاهد وحميد

ومحبوب عن أبي عَمرو، وأمَّا النصب فقراءة عبيد الله بن موسى وطلحة بن سليمان، وأمَّا الجزم فهي قراءة الجمهور[4].

وكذلك الحال مع سيبويه، وسيأتي تفصيل مواقفه فيما بعد، وأمَّا بعد الخليل وسيبويه فقد أخضع البصريون القراءات لقواعدهم وأقيستهم وأصولهم التي وضعوها، فما وافق تلك المقاييس دون حاجة إلى تأويل قبلوه، وأمَّا ما خالف تلك القواعد فضعوه وعدوه شاذًا، بينما الكوفيون خالفوهم فعوَّلوا على اللفظ وبَنوْا عليه قواعدهم وأصولهم دون تأويل، فتوسعوا في قبولها مثلما توسعوا في الاستشهاد بما سمعوه عن العرب، فهم لو سمعوا بيتًا واحدًا لجعلوه أصلاً وبوَّبوا عليه ولو كان مخالفًا للأصول[5].

ومع ذلك فقد كان لجمهور النحاة مواقف محمودة ومشهورة في إنصاف القرّاء والدفاع عن القراءات، يقول ابن).اجب: "إذا اختلف النحويون والقراء كان المصير إلى القراء أولى، لأنهم ناقلون عمن ثبتتْ عصمتُه من الغلط؛ لأنّ القراءة ثبتتْ تواترًا، وما نقله النحويون ثبتَ عن طريق الآحاد ... ولأنّ إجماع النحويين لا يَنعقد بدون القراء، لأنهم شاركوهم في نقل اللغة، وكثير منهم مِن النحويين"[6] .

القراءات لغة: جمع قراءة مصدر سماعي لقرأ، يقال: قرأتُ الشيءَ قرآنًا أي: جَمَعْتُه، وضَمَمْتُ بعضَه إلى بعض، وقرأتُ الكتابَ قراءة وقرآنًا، ومنه سُمي القرآنُ[7] .

وفي الاصطلاح: القراءات هي: الو). المختلفة التي سَمح النبي – صلى الله عليه وعلى آله وسلم – بقراءة نص المصحف بها، قصدًا للتيسير، والتي جاءت وَفقًا للهجة من اللهجات العربية، متصلة به بسند صحيح [8] .

وقيل:" مَذْهَبٌ يَذهبُ إليه إمامٌ مِنَ الأئمة مخالفًا به غيرَهُ في النطق بالقرآن الكريم مع اختلاف الروايات عنه "[9].

الشذوذ لغة: شَذَّ عنه يَشِذُّ – بكسر الشين وضمها – شُذُوذًا: انفرد عن الجمهور، فهو شاذ، وهو التفرق والتفرد والندرة والخروج عن القاعدة والقياس والأصول[10] .

* **القراءات الشاذة:** هي المخالفة للرسم العثماني أو لأوجه اللغة العربية، أو التي لم تتلقَّها الأمة بالقبول لعدم استفاضتها .

* **القراءات المتواترة:** عرَّفها ابنُ الجزري بأنها: "ما وافق العربيةَ وصَحَّ سندُهُ وخالف الرسم"[11]، وقال ابن الجزري: "المتواتر: وهو ما نقله جمع لا يمكن تواطؤهم على الكذب عن مثلهم إلى منتهاه، وغالب القراءات كذلك"[12] وهذا الاشتراط للتواتر في ثبوت القرآن فيه نظر؛ لأنه يكثر نقل القرآن بخبر الآحاد[13] .

وللقراءات القرآنية أهمية كبيرة في مجال الدرس اللغوي والنحوي؛ إذْ إنها "المرآة الصادقة التي تعكس الواقع اللغوي الذي كان سائدًا في شبه الجزيرة قبل الإسلام"[14] ولهذا اتجه اللغويون والنحاة إلى هذه القراءات لاستخراج الشواهد والأدلة التي تُثبت قواعد اللغة.

والقراءة الشاذة وسيلةٌ من وسائل الدفاع عن لغتنا العربية الحبيبة، ورافدٌ من روافد إثراء اللغة العربية، وذلك لاحتوائها على عديد اللهجات واختلاف الأوجه الإعرابية .

- معنى أُنْزِلَ القرآنُ على سبعة أحرف:

اتفق العلماء قديمًا وحديثًا على أنه لا يجوز أن يكون المراد بالأحرف السبعة قراءة هؤلاء القراء السبعة المشهورين؛ لأنَّ هؤلاء القراء السبعة لم يكونوا موجودين أثناء نزول القرآن، كما ذكر ذلك مكي ابن أبي طالب (ت437هـ) وابن الجزري(ت833هـ)[15] .

هذا وقد اختلفتْ أقوال أهل العلم في بيان المراد بالأحرف السبعة، لأنه لم يَرِد في معنى هذه السبعة نص ولا أثر، ولا مرجح لأحدها على الآخر، لصعوبة ذلك، بل الأمر اجتهادي، وقد أوصلها السيوطي (ت911هـ) في كتابه الإتقان في علوم القرآن إلى أربعين قولاً[16]، منها:

1- لغات العرب، كلغة قريش وهوازن وتميم وهذيل واليمن وكنانة وأسد وقيس وضبة، وغيرها، وما جَرت عليه عاداتهم من الإدغام والإظهار والإمالة والتفخيم والإشمام والهمز واللين، وهذا القول اختيار أبي محمد البغوي(ت516هـ)[17].

2- سبعة معانٍ في القراءة، قال بها أبو العباس أحمد بن واصل، واختار هذا القول أبو علي الأهوازي (ت446هـ)، وذَكَرَ أنه روي عن الإمام مالك (ت179هـ)، وهذه المعاني السبعة هي:[18]

الأول – أن يكون الحرف الأول له معنى واحد، تختلف فيه قراءتان تخالفان بين نقطة ونقطة، مثل:(تعلمون)، و(يعلمون) .

الثاني – أن يكون المعنى واحدًا وهو بلفظين مختلفين، مثل: (فاسعَوْا)، و(امْضُوا) .

الثالث – أن تكون القراءتان مختلفتين في اللفظ، إلا أنّ المعنيين متفرقان في الموصوف، مثل : (مَلِكِ)، (مالِكِ) .

الرابع – أن يكون في الحرف لغتان معناهما واحد وهجاؤهما واحد، مثلك (الرُّشد)، و(الرَّشَد).

الخامس – أن يكون الحرف مهموزًا أو غير مهموز، مثل: (النَّبِيُّ)، و(النَبيءُ) .

السادس – التثقيل والتخفيف، مثل: (الأُكُل)، و(الأُكْل) .

السابع – الإثبات والحذف، مثل: (المُنادي)، و(المُنادِ) .

3 – لا يخرج عن سبعة أحرف في الاختلاف، وهو قول الرازي(ت606هـ):

الأول – الاختلاف في وجوه الإعراب .

الثاني – اختلاف الأسماء من إفراد وتثنية وجمع وتذكير وتأنيث .

الثالث – اختلاف تصريف الأفعال من مضارع وماض وأمر .

الرابع – الاختلاف بالنقص والزيادة .

الخامس – الاختلاف بالتقديم والتأخير .

السادس – الاختلاف بالإبدال .

السابع – اختلاف اللغات كالفتح والإمالة والترقيق والتفخيم والإدغام والإظهار، ونحو ذلك[19] .

*** القراءة الصحيحة وأركانها:**

القراءة المعتبرة عند القرّاء هي ما جَمعتْ ثلاثة أركان:

أولاً – التواتر .

ثانيًا – أنْ توافق رسم المصحف العثماني .

ثالثًا – أنْ يكون لها وجه في لغة العرب .

*** القراءة أنواعها وأقسامها:**

الأول: المتواتر، وهو ما نقله جمع لا يمكن تواطؤهم على الكذب عن مثلهم إلى منتهاه، وغالب القراءات كذلك .

الثاني: المشهور، وهو ما صح سنده ولم يبلغ درجة المتواتر ووافق العربية والرسم، واشتهر عند القراء فلم يعدوه من الغلط ولا من الشذوذ، ومثاله: ما اختلفت الطرق في نقله عن السبعة، فرواه بعض الرواة عنهم دون بعض .

الثالث: الآحاد، وهو ما صح سنده وخالف الرسم أو العربية أو لم يشتهر الاشتهار المذكور، ولا يُقرأُ به .

الرابع: الشاذ، وهو ما لم يصح سنده .

الخامس: الموضوع، كقراءات الخزاعي .

السادس: ما زِيدَ في القراءات على وجه التفسير[20] .

– فإنْ فُقد ركنٌ مِن هذه الأركان كانت تلك القراءة شاذة، وهي تُطلق باعتبارين:

الاعتبار الأول: كونها لم يقرأ بها أحدُ السبعة، ولفظها غير ثابت في مصحف عثمان بن عفان – رضي الله عنه – سواء كان معناها موافقًا لمَا في المصحف أو لا كقراءة عمر – رضي الله عنه – (فامضُوا إلى ذِكرِ الله)، وهي قراءة تفسيرية لقوله تعالى: (إذا نُودي للصلوة من يوم الجمعة فاسْعَوْا إلى ذِكر الله)[21]، وكقراءة عبد الله بن مسعود – رضي الله عنه – (فصيام ثلاثة أيام متتابعات ذلك كفارة أيمانكم إذا حلفتم)[22] فزاد (متتابعات) .

الاعتبار الثاني: إطلاقها على ما لم يقرأ به أحد السبعة من الطرق المشهورة عنه باعتبار إعراب أو إمالة ونحو ذلك، مما يرجع إلى كيفية النطق بالكلمة مع ثبوتها في مصحف عثمان – رضي الله عنه – [23] .

*** أول مَن صنَّف في علم القراءات :**

أول مَن صنَّف في القراءات: يحيى بن يَعْمَر(ت90هـ) ثم أبو عبيد القاسم ابن سلام (ت224هـ) وكان أول إمام معتبر جمع القراءات في كتاب ، ثم أحمد ابن جبير (ت258هـ)،

ثم القاضي إسماعيل بن إسحاق المالكي (ت282هـ)، ثم أبو جعفر محمد بن جرير الطبري (ت310هـ)، ثم أبو بكر الداجوني: محمد بن عمر (ت324هـ)، ثم ابن مجاهد (ت324هـ)، وفي الأندلس كان أحمد بن محمد الطَّلَمَنْكي (ت429هـ)، وهو أول مَن أدخل القراءات إليها، ثم أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي (ت437هـ)، ثم أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني(ت444هـ)، ثم أبو القاسم محمد بن فيرة بن خلف بن أحمد الأندلسي الشاطبي(ت590هـ) بالقاهرة، ثم ابن الجزري محمد بن محمد بن محمد (ت833هـ)[24].

*** القُرَّاء السبعة:** [25]

وهم الذين تُنسَبُ إليهم القراءات السبع، وهم:

1 – أبو عمرو بن العلاء: زبان بن العلاء التميمي المازني البصري (ت154هـ) ، وراوياه:

أ – حفص الدوري: هو ابن عمر بن عبد العزيز، أبو عمر الأزدي البغدادي النحوي الضرير (ت246هـ) .

ب – السوسي: صالح بن زياد، أبو شعيب السوسي الرقي (ت261هـ).

2 – حمزة بن حبيب الزيات: أبو عمارة الكوفي التيمي (ت156هـ)، وراوياه:

أ – خلف بن هشام: أبو محمد الأسدي البزار البغدادي (ت229هـ) .

ب – خلاد: أبو عيسى بن خالد الشيباني الصيرفي الكوفي (ت220هـ) .

3 – عاصم بن أبي النجود، أبو بكر ابن بهدلة الحناط (ت127هـ) بالكوفة ، وراوياه:

أ – شعبة: أبو بكر بن عياش الأسدي النهشلي الكوفي الحناط (ت193هـ) .

ب – حفص بن سليمان: أبو عمر الأسدي الكوفي البزاز (ت180هـ) .

4– عبد الله بن عامر، أبو عمران اليَحْصُبِي الدمشقي (ت118هـ) بالشام ، وراوياه:

أ – هشام بن عمار: أبو الوليد السلمي الدمشقي (ت245هـ) .

ب – ابن ذكوان: أبو عمرو عبد الله بن أحمد الفهري الدمشقي (ت242هـ) .

5– عبد الله بن كثير الداري الفاسي الأصل (ت120هـ) بمكة، وراوياه:

أ – البزي: أبو الحسن أحمد بن محمد بن عبد الله، مقرئ مكة ومؤذن المسجد الحرام (ت250هـ) .

ب – قُنْبُل: أبو عمر المكي، محمد بن عبد الرحمن المخزومي (ت291هـ).

6- نافع بن عبد الرحمن الليثي(ت169هـ) بالمدينة ، وراوياه:

أ – قالُون: أبو موسى، عيسى بن مينا الزرقي (ت220هـ) .

ب – وَرْش: عثمان ابن سعيد القبطي المصري (ت197هـ) .

7- أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي، فارسي الأصل (ت189هـ) ، وراوياه:

أ – أبو الحارث: الليث بن خالد البغدادي (ت240هـ) .

ب – الدُّورِي: حفص بن عمر، أبو عمر الأزدي البغدادي النحوي الضرير (ت246هـ) .

* **القُرَّاء العشرة:** ثم أُضيف إلى القراء السبعة ثلاثة فأصبحوا عشرة، وهم:

8 – أبو جعفر يزيد بن القعقاع المخزومي المدني (ت130هـ) بالمدينة ، وراوياه:

أ – عيسى بن وَرْدَان، أبو الحارث المدني الحذاء (ت160هـ) .

ب – ابن جَمَّاز: سليمان بن مسلم بن جَمَّاز، أبو الربيع الزهري المدني (توفي بعد170هـ) .

9 – يعقوب بن إسحاق بن زيد بن عبد الله بن أبي إسحاق أبو عبد الله الحضرمي (ت205هـ) بالبصرة ، وراوياه:

أ – رُوَيْس: محمد بن المتوكل أبو عبد الله اللؤلئي البصري (ت238هـ) .

ب – رَوْح بن عبد المؤمن: أبو الحسن البصري النحوي الهذلي (ت234هـ) .

10 – أبو محمد خلف بن هشام (ت229هـ) بالكوفة، وراوياه:

أ – إسحاق الوَرَّاق: أبو يعقوب المروزي ثم البغدادي (ت286هـ) .

ب – إدريس الحَدَّاد: أبو الحسن ابن عبد الكريم البغدادي (ت292هـ) .

* **القراء الأربعة عشر:**

ثم أُضيف إليهم أربعة قراء فأصبحوا أربعة عشر قارئًا وهم:

11 – الحسن البصري: أبو سعيد بن يسار (ت110هـ) بالبصرة ، وراوياه:

أ – شجاع بن أبي نصر البلخي: أبو نعيم البغدادي (ت190هـ) .

ب – حفص الدُّورِي: وهو ابن عمر بن عبد العزيز البغدادي، أحد راويي أبي عمرو بن العلاء أيضًا، تقدمتْ ترجمته (ت246هـ) . .

12 – ابن محيصن: محمد بن عبد الرحمن السَّهْمِي(ت123هـ) بمكة، وراوياه:

أ – البزي: أحمد بن محمد بن عبد الله، أبو الحسن البزي المكي (ت250هـ) .

وهو أحد راويي ابن كثير أيضًا، وقد مرَّ ذكرُهُ .

ب – ابن شَنَبُوذ: محمد بن أحمد بن أيوب، أبو الحسن البغدادي (ت328هـ) .

13 – اليزيدي: يحيى بن المبارك، أبو محمد العدوي (ت202هـ) بالبصرة ، وراوياه:

أ – سليمان: أبو أيوب بن الحكم الخياط البغدادي (ت235هـ) .

ب – أحمد بن فرح: أبو جعفر الضرير البغدادي المفسر (ت303هـ) .

14 – الأعمش سليمان بن مهران، أبو محمد (ت148هـ) بالكوفة ، وراوياه:

أ – الحسن بن سعيد المطوعي: أبو العباس العباداني البصري العمري(ت371هـ) .

ب – أبوالفرج الشَّنَبُوذِي: محمد بن أحمد بن إبراهيم الشطوي البغدادي (ت388هـ).

*** فوائد القراءات:**

لعلم القراءات فوائدُ كثيرةٌ منها:[26]

1 – معرفة معاني التفسير وفق وجوه القراءات المختلفة .

2 – استنباط الأحكام الفقهية منها .

3 – معرفة المسائل المجمع عليها .

4 – توضيح الأحكام وبيان الراجح فيها .

5 – بيان كمال الإعجاز ونهاية البلاغة، وغاية الاختصار، وجمال الإيجاز.

6 – بيان دقائق المعاني وبدائع القرآن .

7 – إثراء اللغة العربية وازدهارها .

8 – معرفة مختلف اللهجات العربية .

9 – التهوين والتسهيل والتخفيف على الأمة .

10 – بيان صدق الرسول صلى الله عليه وسلم في أنه رسول رب العالمين وأنَّ هذا القرآن كلام الرحمن الرحيم، بعظيم البرهان، و واضح الدلالة؛ اذ هو مع كثرة هذا الاختلاف وتنوعه لم يتطرق إليه تضاد ولا تناقض و لا تخالف، بل كله يصدق بعضه بعضًا، ويبيّن بعضه بعضًا، و يشهد بعضه لبعض على نمط واحد و أسلوب واحد .

11 – سهولة حفظه وتيسير نقله على هذه الأمة، فإنه من يحفظ كلمة ذات أوجه أسهل عليه وأقرب إلى فهمه وأدعى لقبوله من حفظه جُمَلاً من الكلام تؤدي معاني تلك القراءات المختلفة .

12 – إعظام أجور هذه الأمة، حيث إنهم يفرغون جهدهم ليبلغوا قصدهم في تتبع معاني ذلك واستنباط الحِكَم والأحكام من دلالة كل لفظ.

13 – بيان فضل هذه الأمة وشرفها على سائر الامم، من حيث تلقيهم كتاب ربهم هذا التلقي الحسن المطلوب .

14 – إظهار ما ادَّخره الله من المنقبة العظيمة والنعمة الجليلة الجسيمة لهذه الأمة الشريفة، من إسنادها كتاب ربها، وهو مما اختص الله تعالى به هذه الأمة المحمدية.

15 – إظهار سر الله تعالى في توليه حفظ كتابه العزيز وصيانة كلامه المنزل بأوفى البيان والتمييز .

16 – بيان حُكمٍ مجمع عليه، ومثاله قوله تعالى: (فاغسِلُوا وجوهَكم وأيديَكم الى المرافق وامْسَحُوا برءوسِكم وأرجلَكم الى الكعبين)[27] قرأ نافع وابن عامر وحفص والكسائي ويعقوب بنصب الأرجل، وهي قراءة الحسن البصري والأعمش ، وقرأ ابن كثير وأبو عمرو وشعبة وحمزة وأبو جعفر وخلف العاشر بالجر.

وقراءة النصب تدل على أنه يجب غسل الرجلين؛ لأنها معطوفة على الوجه، وإلى هذا ذهب جمهور العلماء .

وقراءة الجر تدل على أنه يجوز الاقتصار على مسح الرجلين؛ لأنها معطوفة على الرأس وإليه ذهب ابن جرير الطبري وهو مرويّ عن ابن عباس – رضي الله عنهما - [28] .

17 – الترجيح لِحُكم اختُلف فيه، ومثاله قوله تعالى: (فاعتزِلُوا النساءِ في المَحِيضِ ولا تَقْرَبُوهُنَّ حتَى يَطْهُرْنَ)[29] قرأها شعبة و حمزة والكسائي و خلف (يَطَّهَّرْنَ) فتح الطاء والهاء مع التشديد لأنه بمعنى يغتسلن بالماء؛ لأنَّ الحائض لا يجوز وطؤها – في أكثر أقوال أهل العلم – إذا انقطع عنها الدم حتى تتطهر بالماء، وقد رجح ابن جرير الطبري قراءة التشديد[30].

18 – دفع توهّم ما ليس مرادًا، مثاله قوله تعالى: (قال يا نوحُ إنه ليس مِنْ أهلِكَ إنه عَمَلٌ غيرُ صَالِحٍ)[31] قرأ الكسائي ويعقوب (عَمِلَ غيرَ) بكسر الميم وفتح اللام وحذف التنوين ونصب راء (غيرَ) لأنه جعل الضمير في (إنه) لابن نوح، فأخبر عنه بفعله، والتقدير: إنه أي أنَّ ابنك عَمِلَ عَمَلاً غيرَ صالحٍ، وهو كفرُهُ وتركُهُ لمتابعة أبيه [32].

19 – بيان صحة لغة من لغات العرب، كما في قراءة حمزة (والأرحامِ) بالخفض من قوله تعالى (واتقوا اللهَ الذي تَسآءَلُونَ به والأرحامِ)[33] فقراءة الخفض حجة على جواز عطف الاسم الظاهر على الضمير من غير إعادة العامل، كما هو مذهب الكوفيين ، في حين أن الباقين قرأوا (والأرحامَ) بالنصب[34].

*** ضوابط الشذوذ في القراءات القرآنية الشاذة ومفهومُها عبر العصور (تاريخ القراءات الشاذة):**

– ذكر مكي بن أبي طالب القيسي(ت437هـ)، روايةً لنافع بن أبي نعيم نصها: "قرأتُ على سبعين من التابعين فما اجتمع عليه اثنان أخذْتُه، وما شذّ فيه واحدٌ تركتُه حتى اتبعتُ هذه القراءة"[35]، وهو بهذا يشير إلى شذوذ القراءة المنقولة عن طريق الآحاد .

– والشاذ ما خالف الرسم العثماني وإنْ صح النقل ووافق العربية، قال مكي:"ما صح نقله في الآحاد، وصح وجهه في العربية، وخالف لفظه خط المصحف، فهذا يُقبل ولا يُقرأ به لعلتين إحداهما:

أنه لم يؤخذ به إجماع، إنما أُخذ باعتبار الآحاد، ولا يثبت قرآن يُقرأ به بخبر واحد .

والعلة الثانية: أنه مخالف لما قد أُجمع عليه، فلا يقطع على معيبه وصحته ولا يجوز القراءة به ولا يُكَفَّرُ مَن جَحَدَهُ"[36] .

– وفي عصر ابن مجاهد (ت324هـ) ظهر مفهوم جديد للقراءة الشاذة، وهو: ما خالف القراءات السبع، وزاد تلميذه يعقوب بن إسحاق الحضرمي أنَّ الشاذ ما خالف القراءات الثمانية[37] .

– وفي عصر أبي شامة (ت665هـ) ظهر مفهوم جديد للقراءات الشاذة، حيث قال:"كل قراءة ساعدها خط المصحف مع صحة النقل فيها، ومجيئها على الفصيح من لغة العرب، فهي قراءة صحيحة معتبرة، فإن اختلفتْ هذه الأركان الثلاثة أُطلق على تلك القراءة أنها شاذة، أشار إلى ذلك جماعة من المتقدمين"(38) .

وبقيتْ هذه الأركان الثلاثة مقياسًا في تمييز القراءات الصحيحة من الشاذة ردحًا من الزمن، ثم ظهر ابن الجزري (ت833هـ) الذي قال: "كل قراءة وافقتِ العربية ولو بوجه، ووافقتِ أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً، وصح سندُها، فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردُّها ولا يَحل إنكارُها، بل هي من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن، ووجب على الناس قبولُها، سواء أكانت عن الأئمة السبعة أم العشرةِ، أم غيرِهم من الأئمة المقبولين، ومتى اختل ركن مِن هذه الأركان الثلاثة أُطلق عليها ضعيفة، أو شاذة، أو باطلة، سواء كانت عن السبعة أم عمَّن هو أكبر منهم، هذا هو الصحيح عند الأئمة المحققين من السلف والخلف"(39)، فيلاحظ أنَّ القراءات أصابها شيء من التوسع، حيث أُضيفتْ قراءتان إلى القراءات الثمانية السابقة، وأصبح الشاذُّ ما خالف القراءات العشر، يقول ابن الجزري:" فالذي وصل إلينا اليوم متواترًا وصحيحًا مقطوعًا به قراءات الأئمة العشرة ورواتهم المشهورين، هذا الذي تحرر من أقوال العلماء، وعليه الناس اليوم"(40).

وبهذا يتبين لنا أنَّ صحةَ القراءةِ أو عدمَها خاضعٌ لتوافر الشروط الثلاثة، لا لكونها إحدى القراءات السبع أو العشر أو خارجة عنها، ولكنْ في زمن ابن الجزري لم تبقَ قراءة متواترة وراء العشرة، قال الصفاقسي موضِّحًا كلام ابن الجزري:"وقول مَن قال إنَّ القراءات المتواترة لا حدَّ لها إنْ أراد في زماننا فغير صحيح؛ لأنه لم يوجد اليوم قراءة متواترة وراءَ العشرة، وإنْ أراد في الصدر الأول فمحتمل"(41).

*** حكم القراءة بالقراءات الشاذة في الصلاة وفي خارج الصلاة:** اختلف العلماء في جواز القراءة بذلك في الصلاة فأجازها بعضهم لأنّ الصحابة والتابعين كانوا يُفرقون بهذه الحروف(42) .

وذكر الزركشي أنه لاتجوز قراءة القرآن بالشواذ، وقد نقل ابن عبد البر الإجماع على منعه، لكن ذكر موهوب الجزري جوازَها في غير الصلاة قياسًا على رواية الحديث بالمعنى(43).

وذهب القاضي إسماعيل بنُ إسحاق إلى منع القراءة بالقراءات الشاذة في غير الصلاة، وهو المشهور في مذهب مالك، ونقل ابن وهب عن مالك جوازَ القراءة بها في غير الصلاة(44) .

وقال السخاوي: " فإنْ قيل: فهل في هذه الشواذ شيء تجوز القراءة به ؟ قلت: لا تجوز القراءة بشيء منها:

أ – لخروجها عن إجماع المسلمين .

ب – وعن الوجه الذي ثبت به القرآن وهو التواتر، وإن كان موافقًا للعربية وخط المصحف؛ لأنه جاء من طريق الآحاد، وإن كانت نقلتُه ثقات، فتلك الطريق لا يثبت بها القرآن .

جـ – ومنها ما نقله مَن لا يُعتد بنقله ولا يُوثق بخبره، فهذا أيضًا مردود لا تجوز القراءة به ولا تُقبل وإن وافق العربية وخطَّ المصحف، نحو: مَلَكَ يَوْمَ الدِّينِ بالنصب"(45).

وقال ابن الحاجب: "لا يجوز أنْ يَقرأ الشاذَّ في صلاة ولا غيرها، عالمًا كان بالعربية أو جاهلاً، وإنْ قرأ بها فإن كان جاهلاً بالتحريم عُرِّف به وأُمر بتركها، وإنْ كان عالمًا أُدِّب بشروطه، وإنْ أصرَّ على ذلك أُدِّبَ على إصراره وحُبس إلى أنْ يرتدع عن ذلك، وأمَّا تبديل: آتينا بأعطينا، وسَوَّلت بزيَّنتْ ونحوه فليس هذا من الشواذ، وهو أشد تحريمًا، والتأديب عليه أبلغ، والمنع منه أوجب "(46).

وقال السُّبْكِي: "قال الأصحاب:(47) تجوز القراءة في الصلاة وغيرها بالقراءات السبع، ولا تجوز بالشاذ، وظاهر هذا يُوهم أنَّ غير السبع المشهورة من الشواذ، ... واعلم أنَّ الخارج عن السبع المشهورة على قسمين:

– منه ما يخالف رسم المصحف، فهذا لا شك في أنه لا تجوز قراءته لا في الصلاة ولا في غيرها .

– ومنه ما لا يخالف رسم المصحف، ولم تشتهر القراءة به، وإنما ورد من طريق غريب لا يُعَوَّلُ عليها، وهذا يظهر المنع من القراءة به أيضًا .

– ومنه ما اشتهر عن أئمة هذا الشأن القراءةُ به قديمًا وحديثًا، فهذا لا وجه للمنع منه، ومن ذلك قراءة يعقوب وغيره ..."[48] .

– مخالفة القراءة لِمَا ذهب إليه النحويون يدل على جوازها، كما في قوله تعالى:(فقاتلُوا أئمة الكفر)[49]، فأهل النحو لا يجيزون اجتماع همزتين في كلمة واحدة كما في (أئمة)، وأنه يجب قلب الهمزة الثانية ياء فيها، ولكن القراء قرأوا بهمزتين، أي بتحقيق الهمزة الثانية، وهي قراءة ابن عامر، وعاصم، وحمزة، والكسائي، وهشام، وابن ذكوان، ورَوْح، وخلف[50] .

*** موقف القرّاء والنحاة من القراءات القرآنية المتواترة والشاذة:**

كان موقف أهل النحو من القراءات المتواترة الأخذَ بها عند أكثرهم، وبعضهم يَطعنون في بعض هذه القراءات المتواترة، ويَرفضون القراءات الشاذة مطلقًا، فقد ذكرتِ الدكتورة خديجة الحديثي أنه لم يكن من منهج البصريين الاستشهاد بالقراءات الشاذة[51] .

"والذي يُلفتُ الانتباهَ حقّاً أنك لا تكاد تجد نحويًا تَعرَّضَ للقرآن وقراءاته بالتأليف إعرابًا أو احتجاجًا دون أنْ يتهجم على بعض قراءات القرآن، وأنْ يَطعن في بعضها الآخر، أو يَتهمَ بعضَ القراء بعدم الدراية، وإنْ كانوا من أهل الرواية، وإنِ اختلف التهجمُ والطعنُ بين العنفِ والرفق والكثرة والقلة"[52] .

ورَفْضُ النحويين للقراءة ينقسم إلى رفض مباشر، وفيه يصرح النحوي بخطإ القراءة، ورفضٍ غيرِ مباشرٍ وفيه يَعرض النحويُّ لرأي المانعين للقراءة دون أنْ يذكر رأيه، وهذا الأخير هو صنيع سيبويه وديدنه وعادته، فهو لا يطعن في القراءة طعنًا صريحًا، وإنما يذكرها ثم يُتبع ذلك بتضعيف القاعدة التي جاءت عليها، أو يذكر رأي شيوخه المضعِّفين القراءةَ أو يقرر القاعدة التي تصطدم معها القراءة[53] .

ويُلاحظ أنَّ نظر أهل النحو واللغة المُحْدَثِينَ إلى موقف سيبويه من القراءات هل طعن فيها أو لا ؟ تمثل في طرفين ووسط، أي ما بين متعصب له لا يرضى الطعن فيه كالدكتور:

شوقي ضيف، والدكتور: سليمان يوسف خاطر، وما بين ناقدٍ ومتتبعٍ للأخطاء كالدكتور: محمد عبد الخالق عضيمة، والدكتور: أحمد مكي الأنصاري، وأمَّا الوسط فيرى أنَّ سيبويه يُلمِّح إلى الخطإ ولا يَطعن في القراءة مباشرة كالدكتور: خالد سعد شعبان[54].

ويقول الدكتور سليمان يوسف خاطر مدافعًا عن كلام سيبويه قال سيبويه:"باب حروف أُجريتْ مجرى حروف الاستفهام وحروف الأمر والنهي، وقد قرأ بعضهم: (وأمَّا ثمودَ فهديناهم)[55]، إلا أنَّ القراءة لا تُخالَفُ؛ لأنّ القراءةَ سنةُ"[56] "وقوله هذا صريح واضح في تصوير موقفه من القراءات، والاستشهاد بها، وبناء القواعد عليها، فهي عنده سنة واجبة الاتباع، ولا يجوز مخالفتها، فيجب القياس عليها ما دامت على الكثير الشائع من لغة العرب"[57]، "فإنْ خالفتِ القراءةُ القياسَ المشهورَ في لغة العرب لا يردها ولا يُخطئها، أو يَعيبها أو يُنكرها، إنما كان يَحملها على ما ورد من عباراتٍ وشواهدَ عن لغة العرب، خالفتْ فيها القياسَ والمشهور، أو يُشبه هذه الشواهد بها ويَحملها عليها، ويَرى أنه مما يُسمَعُ ولا يُقاسُ عليه"[58] .

ويذهب الدكتور شوقي ضيف إلى: أنَّ الكسائي – فيما يظهر– هو الذي بدأ بتخطئة القرّاء؛ إذ نرى الفرّاء يتوقف في كتابه معاني القرآن مرارًا ليقول: إنَّ الكسائي لا يُجيز القراءة بهذا الحرف أو ذاك، فالكسائي لا يجيز الرفع لـ (فيكونَ)، في قوله تعالى: (إنما قولُنا لشيءٍ إذا أردناه أن نقولَ له كُن فيكونُ)[59] وقوله عز وجل: (إنما أمره إذا أراد شيئًا أنْ يقولَ له كن فيكونَ)[60] بالنصب؛ لأنها معطوفة على فعل قد نُصِبَ بأنْ وهو(يقولَ)، وأكثر القراء على رفع (فيكونُ)، والرفع صواب، وذلك أنْ تَجعل الكلام مكتفيًا، وكأنَّ الفراء يُخطّئ أستاذه الكسائي ويصحح القراءة، ومن هنا كان الدكتور شوقي ضيف متيقنًا أنَّ الكسائي والفراء هما مَن فتحا للبصريين التالين لهما تخطئة بعض القراءات من أمثال المازني والمبرد والزجاج، بينما أغلق الكوفيون هذا الباب، بل لقد مضوا متوسعين في الاحتجاج بالقراءات الشاذة مقتدين بالأخفش[61].

ولكنَّ الصحيح أنَّ مِن أوائل الذين رفضوا القراءة الشاذة سيبويه، ولكنه رفضها بطريق غير مباشر، وهذا يدل على احترام شديد ووفاء لسنة القراءة، فقوله تعالى: (هؤلاءِ بناتي هُنَّ أَطْهَرَ لَكُمْ)[62] برفع (أَطْهَرُ) عَدَّها سيبويه لحنًا[63] .

فعَدُّ سيبويه لها (لحنًا) أليست هذه الكلمة طعنًا في القراءة ؟!

بينما يرى ابن جني لها وجهًا صحيحًا، وهو أنْ تُجعلَ (هُنَّ) خبرًا (لبناتي)، و(أَطْهَرَ) حالاً مِن (هُنَّ) أو مِن (بناتي)[64] .

ويلاحَظ أنَّ الدكتور شوقي ضيف يُبرِّئُ ساحةَ سيبويه من تخطئة القرّاء له، ولكنَّ الحقيقة أنَّ رفضَ سيبويه لبعض القراءات هو رفض غير مباشر يَعرض فيه لرأي المانعين للقراءة دون أنْ يذكر رأيه، فسيبويه لا يطعن في القراءة طعنًا صريحًا، وإنما يذكرها ثم يُتبع ذلك بتضعيف القاعدة التي جاءت عليها، أو يذكر رأي شيوخه المضعِّفين القراءةَ أو يقرر القاعدة التي تصطدم معها القراءة .

ويقول الشيخ العلاّمة محمد عبد الخالق عضيمة:"هذه الحملة الآثمة استفتح بابها وحمل لواءها

نحاةُ البصرةِ المتقدمون، ثم تابعهم غيرُهم من اللغويين والمفسرين ومصنفي القراءات"[65] .

ويقول الدكتور محمود نحلة:"من الممكن القول بأنَّ معارضة سيبويه لبعض القراءات هي معارضة غير صحيحة "[66] .

ويقول الدكتور: أحمد مكي الأنصاري: " وأشهد أنّ سيبويه كان في قمة الذكاء، وبخاصة حينما يريد إخفاء ما في نفسه حيال قراءة من القراءات التي يُعارضها، ولكنه لا يرُيد أنْ يتصدى لها بالإنكار الصريح لسبب أو لآخَر ... وأخيرًا يَضع القاعدة النحوية التي تَصطدم بهذه القراءة، وتَرُدُّها ردًا قاطعًا، دون أنْ يذكر القراءة نفسها ... وحينما عشتُ مع سيبويه طويلاً تكشفتْ لي خفاياه وزواياه، ورأيتُ فيما رأيتُ أنَّ موقفَه من القراءات يَتلخص فيما يأتي:

1 – موقف المعارضة الصريحة لبعض القراءات .

2 – موقف المعارضة الخفية لبعضٍ آخَرَ، بحيث يضع القاعدة النحوية التي تصطدم بالآية دون أنْ يُصرح بالآية نفسها .

3 – موقف التأويل والإخضاع للآيات التي تتعارض مع القاعدة التي صنعوها بأيديهم"[67].

وقد دافع محمد السيد أحمد عزوز عن سيبويه بقوله:"وهذا الكلام مبالغ فيه، لأنني لم أر أنَّ سيبويه قد أخفى ما في نفسه حيال بعض القراءات القرآنية، فقد اتضح مما سبق موقفه مِن القراءات الشاذة، فهو يَستشهد بها ويُوجهها، وقد يَختار القراءة الشاذة أحيانًا، وأحيانًا أخرى يختار قراءة الجمهور، وضَعَّف بعض القراءات ووصفها بالقلة، فهو يوضح أنَّ الرجل لم يُخفِ ما في نفسه تجاه بعض القراءات القرآنية"[68] .

ويمكن تصنيف **أقوال سيبويه** في حكم الأخذ والاستدلال بالقراءات الشاذة أو رَدِّها إلى خمسة أقوال[69]، هي:

القول الأول – الاستشهاد بالقراءات الشاذة، وهو أكثر صنيعه في كتابه[70] كما في:"وذلك قولك: إنَّ زيدًا منطلقٌ العاقلُ اللبيبُ، فالعاقل اللبيب يَرتفع على وجهين:

على الاسم المضمر في منطلق، كأنه بدل منه، فيصير كقولك: مررتُ به زيدٌ، إذا أردتَ جواب بمَن مررتَ ؟ فكأنه قيل: مَن ينطلقُ ؟ فقال: زيدٌ العاقلُ اللبيبُ .

وإنْ شاء رفعه على مررتُ به زيدٌ، إذا كان جواب مَن هو ؟ فتقول: زيدٌ، كأنه قيل له: مَن هو ؟ فقال: العاقلُ اللبيبُ .

وإنْ شاء نصبه على الاسم الأول المنصوب .

وقد قرأتِ الناسُ هذه الآية على الوجهين: (قل إنَّ ربي يَقذف بالحق علاَّمُ الغيوبِ)[71] برفع (علاَّمُ) وهي قراءة الجمهور، و(علاَّمَ الغيوب) بنصب (علاَّمَ) وهي قراءة عيسى بن عمر وابن أبي إسحاق وزيد بن علي وابن أبي عبلة وأبي حَيْوَة، وحرب عن طلحة[72] .

القول الثاني – توجيه القراءات القرآنية الشاذة، وذلك كقراءة ابن أبي إسحاق (ياسينَ والقرءانِ العظيمِ) بالنصب على حذف الفعل[73] .

القول الثالث – استحسان القراءة الشاذة، فيختار منها ما يراه موافقًا للعربية، ومثاله: قوله تعالى:(والسارقَ والسارقةَ)[74] قرأ بالنصب: عيسى بن عمر، وأيضًا قوله تعالى:(والزانيةَ والزاني)[75] قرأها بالنصب: عيسى بن عمر ويحيى بن يعمر وعمرو بن فائد، وهما قراءتان شاذتان استحسنهما سيبويه، لأنهما في العربية من القوة بمكان، ولكن أبتِ العامة – أي الجمهور – إلا القراءة بالرفع[76] .

القول الرابع – ترجيح قراءة الجمهور ووصفها بالجودة، وذلك في قوله تعالى: (ثم لَننزعَنَّ مِن كل شيعةٍ أَيُّهُم أَشَدُّ على الرحمن عِتِيّاً)[77] حيث قرأ معاذ الهراء وطلحة بن مصرف (أَيَّهُم) منصوبة على الإضافة، قال عنها سيبويه: "وهي لغة جيدة نَصَبُوها كما جَرُّوها"[78].

القول الخامس – وصف بعض القراءات القرآنية الشاذة بالقلة، قال سيبويه:"وزعموا أنَّ بعضهم قرأ (ولاتَ حينُ مَنَاصٍ)[79] وهي قليلة"[80] برفع (حِينُ) بحمل (لات) على (ليس) وهي قراءة عيسى بن عُمر.

فيظهر مما سبق أنَّ سيبويه كان متعدد المواقف، يحترم القراءات القرآنية ويُقدِّسُها، ويبحث لها عن وجه منتشر يوافقها في لغة العرب، فإن لم يجد توقف، وكان ينسب اللحن في القراءة إلى مَن سبقه مِن أهل اللغة إنْ وُجد .

وأما موقف الفراء من القراءات القرآنية فتنوع إلى أربعة مواقف[81]، هي:

الموقف الأول – موقف القبول للقراءة، وهو موقف يشيع عنده، فيذكر القراءة دون أنْ يُعقب عليها، بل يذكر أوجه الاختلاف في القراءة ويحتج لكل وجه من غير مفاضلة أو ترجيح، ففي قوله تعالى: (الحمدُ للهِ ربِّ العالمين) يقول الفراء: "اجتمع القراء على رفع (الحمدُ) وأمّا أهل البدو فمنهم مَن يقول: (الحمدَ للهِ)، ومنهم مَن يقول: (الحمدِ للهِ)، وقال غيرُهم: (الحمدُ لُلهِ) فيرفع الدالَ واللامَ"[82] .

وقد قرأ الحسن البصري: (الحمدِ لِلهِ)، وقرأ إبراهيم بن أبي عبلة: (الحمدُ لُلَّهِ)، ورُوِيَتْ عن رؤبة ابن العجاج: (الحمدَ لِلهِ)[83] .

وعلل الفراء هذه القراءات تعليلاً صوتيًا فقال:"وأمَّا مَن خفض الدال من (الحمدِ لله) فإنه قال هذه كلمة كثرت على ألسن العرب حتى صارت كالاسم الواحد، فثقل عليهم أنْ يجتمع في اسم واحد من كلامهم ضمة بعدها كسرة أو كسرة بعدها ضمة، ووجدوا الكسرتين قد تجتمعان في الاسم الواحد، مثل: (إبِل) فكسروا الدال ليكون على المثال من أسمائهم، وأمّا الذين رفعوا اللام فإنهم أرادوا المثال الأكثر من أسماء العرب الذي تجتمع فيه الضمتان، مثل: (الحُلُم)، و(العُقُب)"[84] .

فظهر أنَّ الفراء فسّر القراءتين وحاول أنْ يَحتج لكل منهما بما يُناسبها من النطق العربي السليم، دون أنْ يذكر أنها شاذة أو يخطئها كفعل البصريين[85] .

الموقف الثاني – موقف المفاضلة والترجيح، وذلك بذكر قراءتين أو أكثر ثم يرجح إحداها، دون تخطئة أي قراءة، بل يأتي بشواهد تُسند هذه القراءة التي رغب عنها، ومن الجمل والعبارات التي استعملها الفراء: (إنه لأحب الوجهين إليَّ)، و(الرفع أحبُّ إليَّ من الجزم)، و(الرفع أجود)، و(الوجه الأول أحسن)، و(لستُ أشتهي ذلك)، و(لا يُعجبني ذلك)، و(فالرفع في قراءتنا أجود من النصب)، و(لستُ أشتهيه)[86] .

ومن الأمثلة على ذلك: قوله تعالى: (في مَقامٍ أمينٍ)[87]، قرأ الحسن البصري والأعمش وعاصم: (مَقام)، بفتح الميم، وقرأها أهل المدينة: (في مُقامٍ) – بضم الميم –، والمَقام – بفتح الميم – أجود في العربية لأنه المكان، والمقام، والإقامة، وكلٌّ صوابٌ[88] .

فرجح قراءة (مَقام) – بفتح الميم – مع أنّ كلا القراءتين صواب .

ومن الأمثلة – أيضًا – قوله تعالى: (إنَّ هذانِ لَساحرانِ)[89] .

قال الفراء: "وقد اختلف فيه القراء، فقال بعضهم هو لحن، ولكنا نمضي عليه لئلا نخالف الكتاب ... وقرأ أبو عمرو: (إنَّ هذينِ لَساحرانِ) ... وقرأ بعضهم: (إنْ هذانِ لَساحرانِ) خفيفة، وفي قراءة عبد الله: (وأَسَرُّوا النجوى أنَّ هذانِ ساحرانِ)، وفي قراءة أُبَيٍّ: (إنْ ذانِ إلاَّ ساحرانِ)، فقراءتنا بتشديد إنَّ وبالألف على جهتين: إحداهما على لغة بني

الحارث بن كعب ... والوجه الآخَرُ: أنْتقولَ: وجدتُ الألفَ مِن هذا دعامة، وليست بلامِ فعلٍ"[90] .

فموقف الفراء هنا ترجيح القراءة المشهورة على غيرها؛ لكونها وافقت الرسم القرآني، ولأنها شابهت عددًا من اللهجات العربية القديمة، كقبيلة بلحارث بن كعب التي تُلزم المثنى الألف في حالات الرفع والنصب والجر.

الموقف الثالث –موقف التردد، فتجده في أول الأمر يرفض القراءة أو يَرمي أصحابها بالوهم، ثم بعد ذلك يتراجع عن موقفه فيَقبل القراءة ويَستشهد لصحتها ولصوابها بما تيسر له من كلام العرب أو لهجاتهم، ومن أمثلة ذلك: قوله تعالى: (فأَجمِعُوا أَمرَكم وشركاءَكم)[91]، حيث قرأ الحسن وأبو عبد الرحمن وابن أبي إسحاق وعيسى بن عُمر ويعقوب ورُويتْ عن أبي عَمرو (شركاؤكم) – برفع شركاء – عطفًا على الضمير في (أَجمِعُوا)، وقرأ الجمهور:شركاءَكم) بالنصب مفعولاً به لفعل محذوف تقديره: (وادعُوا)[92] .

فموقف الفراء من هذه القراءة التردُ بين قبول الرفع لمخالفتها الرسم القرآني ولضعف المعنى[93] .

الموقف الرابع – موقف التضعيف والطعن، حيث ضَعَّف الفراءُ طائفةً من القراءات، بل طعن فيها، ووصم أصحابها بالوهم حينًا وباللحن حينًا آخر، ومن أمثلة ذلك قولُه تعالى: (بالغَدَاةِ والْعَشِيِّ)[94]، قرأ أبو عبد الرحمن السلمي (بالغُدْوَةِ والعَشِيِّ) ولا أعلم أحدًا قرأ غيره، والعرب لا تُدخل الألف واللام في الغدوة؛ لأنها مُعَرَّفة بغير ألف ولام، وسمعت أبا الجراح يقول: ما رأيت كغدوة قط، يعني غداة يومه، وذلك أنها كانت باردة، ألا ترى أنَّ العرب لا تُضيفها ؟ فكذلك لا تَدخلها الألفُ واللام، إنما يقولون: أتيتُك غداة الخميس، ولا يقولون: غدوة الخميس، فهذا دليل على أنها معرَّفة"[95] .

فردَّ الفراءُ القراءةَ لأنها خالفتْ ما سمعه عن العرب .

وأيضًا رد الفراء قراءة الحسن والأعمش ومحمد ابن السميفع، فقال: "وجاء عن الحسن (وما تَنَزَّلَتْ به الشَّيَاطُونَ)[96] وكأنه مِن غلط الشيخ ظن أنه بمنزلة المسلمِينَ والمسلِمُونَ"[97] .

وكذلك قوله تعالى: (لا يَلِتْكُم)[98] .

قرأ أبو عَمرو: (ولا يأْلِتْكُمْ) بزيادة همزة ساكنة بين الياء واللام، ويُبدِلُ منها ألفًا إذا سَهَّلَ الهمزة الساكنة، وقرأ الباقون بكسر اللام من غير همز ولا بدل، أي هكذا: (لا يَلْتَكُم) مِن لاتَ يَلِيتُ، وفيها ثلاث لغات، يقال: لاتَ يَلِيتُ، ككال يَكِيل، وأَلَتَ يألَتُ، وهذه هي اللغة الثانية، وفيه لغة ثالثة وهي: آلَتَ ياَلَتُ، وحكى التَّوْزِي: أَلَتَ يُولِتُ، وكله بمعنى النقصان[99].

وقد وافقتْ قراءة أبي عمرو والحسنِ والأعرجِ لهجةَ أسد وغطفان، فهم يقولون: أَلَتَ، وأما الحجازيون فيقولون: لاتَ يَلِيتُ[100] .

قال الفراء منتقدًا قراءة أبي عَمرو: "وقد قرأ بعضهم: لا يَأْلِتْكم، ولست أشتهيها؛ لأنها بغير ألف كُتبت في المصاحف، وليس هذا بموضع يجوز فيه سقوط الهمز؛ ألا ترى قوله: (يأتون)، و (يأمرون)، و (يأكلون) لم تلق الألف في شيء منه لأنها ساكنة، وإنما تلقى الهمزة إذا سكن ما قبلها، فإذا سكنت هى تعنى الهمزة ثبتت فلم تسقط، وإنما اجترأ على قراءتها "يَأْلَتْكُمْ" أنه وجد (وَمَا أَلَتْنَاهُمْ مِنْ عَمَلِهِم مِّنْ شَيْءٍ)[101] فى موضع مأخوذًا من ذلك؛ فالقرآن يأتي باللغتين المختلفتين؛ ألا ترى قوله:(تُمْلَى عَلَيْهِ)[102]، وهو فى موضع آخر: (فَلْيَكْتُبْ وَلْيُمْلِلِ)[103]) ولم تُحمل إحداهما على الأخرى فتتفقا ولات يَلِيت، وألَت يألِتُ لغتان"[104] .

فظهر لنا – مما سبق – أنَّ الفراء قد شابه البصريين كثيرًا على عكس غيره من الكوفيين، فنراه يُضعف القراءة ويَرمي عددًا من القراء بالوهم وباللحن وقلة البصر بالعربية .

– وأمَّا المبرد (ت285هـ) فقد تأثر بشيخه المازني وأخذً ببعض أقواله، ويمكن تصنيف مواقفه من القراءات إلى ثلاثة أقوال:[105]

القول الأول – قبول القراءات، وهو الغالب على موقفه، فهو يستشهد بالقراءة من غير ترجيح أو تخطئة لها، ويذكر أكثر من وجه في القراءة الواحدة، ويُعطي تفسيرًا لكل وجه بما ينسجم وطبيعة تفكيره النحوي، ومن أمثلة ذلك قوله تعالى: (وتَرَكَهُمْ في ظُلُماتٍ لا يُبصرون)[106] .

قرأ الجمهور كلمة (ظُلُمات) بضم اللام، وأما قراءة تسكين العين في (ظُلْمات) في جميع القرآن فقرأ بها الحسن البصري ويحيى بن وثاب وابن السماك وقرأ قوم بفتح العين[107] .

قال المبرد: "وهذه الآية تقرأ على الأوجه الثلاثة وذلك قوله: " في الظُلُمات، والظلَمات، والظُلْمات " [108].

فيلاحظ أنَّ المبرد يذكر أوجهَ القراءةِ كلَّها على الرغم من شذوذ بعضها .

ومن الأمثلة كذلك قول المبرد: "والآية تقرأ على وجهين: (قل إن ربي يقذف بالحق علام الغيوب)[109] بالنصب والرفع"[110] .

قرأ الجمهور (علاَّمُ) بالرفع، وقرأ عيسى وابن أبي إسحاق وزيد بن علي وابن أبي عبلة وأبو حيوة وحرب عن طلحة (علاَّمَ) بالنصب[111] وهي من القراءات الشاذة، وفيها خلاف نحوي ومع ذلك لم يتعرض المبرد لها، ولم يُرجح إحداهما على الأخرى .

القول الثاني – ترجيح قراءة على أخرى، لأنها أقرب إلى القياس، أو إلى الاستعمال العربي الفصيح، أو لأنَّها لقيت قَبولاً واستحسانًا ممن سبقه، ومن الأمثلة على ذلك كلامه علة قوله تعالى: (يُحاسِبْكُم به الله فيغفر لمن يشاء)[112] (فيغفر) وقد قرئ هذا الحرف على ثلاثة أضرب بالجزم والرفع والنصب، ويجوز النصب وإن كان قبيحاً؛ لأن الأول ليس بواجب إلا بوقوع غيره[113] .

فعُزِيَتْ قراءة الرفع إلى ابن عامر وعاصم ويزيد ويعقوب وسهل، وقرأ باقي السبعة بالجزم، وقرأ ابن عباس والأعرج وحيوة بالنصب[114] .

فاختار المبرد ورجح قراءة الجزم وعدّها أجودها .

وأيضًا قوله تعالى: (ياعبادِ فاتَّقُونِ)[115]،حيث قرأها أبو عمرو بن العلاء ورُوَيْس وروح بإثبات الياء في الوصل والوقف[116]، قال المبرد: "فإن أضفت المنادى إلى نفسك ففي ذلك أقاويل: أجودها حذف الياء، وذلك كقولك: ياغلامِ أقبل، وياقومِ لا تفعلوا، وهناك وجه ثالث، وهو أنْ تُثْبْتَ الياءُ متحركةً، تقول: يا غلاميَ أقبل، ويا صاحبيَ هَلُمَّ، فتثبت الياء على أصلها، وأصلها الحركة[117]، فاختار المبرد حذف الياء ؛ لأنها أجودُها، ولم يُخطئ القراءة الأخرى .

القول الثالث – رد القراءات والطعن فيها، ومن أمثلة آراء المبرد قولُهُ: "فأمَّا قراءة مَن قرأ (معائش) فهمز فإنه غلط، وإنما هذه القراءة منسوبة إلى نافع بن أبي نُعيم، ولم يكن له علم بالعربية، وله في القرآن حروف قد وُقف عليها" [118] .

وقال المبرد في قراءة (هُنَّ أَطْهَرَ) بالنصب: "فأمَّا قراءة أهل المدينة (هؤلاءِ بناتي هُنَّ أَطْهَرَ لَكُمْ) فهو لحن فاحش، وإنما قرأه ابن مروان ولم يكن له علم بالعربية"[119].

و أمَّا قراءة ابن عامر – وهو من السبعة – في نصب (فيكونَ) فيقول عنها المبرد: "وأمَّا قوله عز وجل:(فإنما يقولُ له كن فيكونَ) فالنص ها هنا محال" [120] .

وقال المبرد عن قراءة الإضافة في قوله تعالى: (ثلاثمائةِ سنينَ): "وهذا خطأ في الكلام غير جائز" [121] .

وقال المبرد عن آية (ثم لْيَقْطَعْ فلْيَنظُرْ): "فإنَّ الإسكان في لام (فلْينظُرْ) جيد، وفي لام (ثم لْيَقْطَعْ) لحن،؛ لأنَّ (ثُمَّ) منفصلة مِن الكلمة، وقد قرأ بذلك يعقوب بن إسحاق الحضرمي"[122] .

فموقف المبرد قبول أكثر القراءات والاستشهاد بها باعتبارها مصدرًا يُعتمد عليه والاعتراض على بعضها؛ وذلك لحفظ قواعد اللغة العربية الثابتة حتى لا يكنفها الاضطراب والخلل .

وفي عصر ابن مالك أصبح الاحتجاج بالقراءات المتواترة والشاذة في إثبات القواعد أمرًا مستقرّاً وكثيرًا، وهكذا سار على منواله أبو حيان الأندلسي [123] .

وذهب النووي إلى رفض الاحتجاج بالقراءات الشاذة في المسائل الشرعية فقال: "مذهبنا أنَّ القراءة الشاذة لا يُحتج بها، ولا يكون لها حكم الخبر عن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – لأنَّ ناقلها لم ينقلها إلاَّ على أنها قرآن، والقرآنُ لا يثبت إلا بالتواتر بالإجماع، وإذا لم يثبت قرآنًا لا يثبت خبرًا"[124] .

وذهب القسطلاني (ت923هـ) – وهو من القراء، وكثير من القراء نحاة – إلى إجماع الأصوليين والفقهاء وغيرِهم على أنَّ الشاذ ليس بقرآن؛ لعدم صدق حَدِّ القرآن عليه أو شرطِه وهو التواتر [125] .

بل العجب كل العجب من "القول بتلحين القراءِ أئمةَ النحو واللغة والرواية كتخطئة أبي عمرو ابن العلاء ثاني اثنين عرب من القراء السبعة، الذي قال فيه يونس ابن حبيب: "لو كان أحد ينبغي أنْ يؤخذ بقوله في كل شيء، كان ينبغي أنْ يؤخذ بقول أبي عمرو بن العلاء كله في العربية"[126] .

وقال المازني – شيخ المبرد – في قراءة (معائش) بالهمز: "فهي خطأ لايُلْتَفَتُ إليها، وإنما أُخِذَتْ عن نافع بن أبي نُعيم، ولم يكن يدري ما العربية، وله أحرف يقرؤها لحنًا نحوًا مِن هذا"[127] .

"والعجيب حقّاً أنْ يَرفض بعض القراء النحاة بعض القراءات، ويَطعنوا في القارئ، من هؤلاء أبو عمرو بن العلاء والكسائي، وهما من أصحاب القراءات المتواترة، من ذلك رَدُّ أبي عمرو قراءة (هُنَّ أطهرَ لكم) – بنصب أَطْهَرَ – وتلحين قارئها"[128].

وقال النحاس:"هو غلط عند جميع النحويين"[129]، وقال أبو حاتم:" هي غلط منه أو عليه"[130]، وقد دافع عن هذه القراءة جماعةٌ من أهل العلم، ودفعوا عنها الغلط فإنَّ القارئ بها من العلم بمكان مَكِينٍ وأجابوا عنها قال النضر ابن شميل:"قال يونس بن حبيب: سمعتُ أعرابيًا يقول: دخلتُ بساتينَ من ورائها بساتونَ، فقلتُ: ما أشبه هذا بقراءة الحسن"[131]، وقال النضر بن شميل: "إنْ جاز أنْ يُحتجَّ بقول العجاج ورؤبة فهلاَّ جاز أنْ يُحتجَّ بقول الحسن وصاحبه يعني: محمد بن السميفع مع أنَّا نعلم أنهما لم يقرآ به إلاَّ وقد سمعا منه"[132]، وخُرجتْ القراءة على أنَّ (شَيَاطُونَ) جمع (شيَّاط) بالتشديد مثال للمبالغة مثل: ضَرَّاب، وهو مشتق من شاط يَشيط أي: أحرق، ثم جُمع جمعَ مذكر سالمًا مع تخفيف الياء، فوزنه (فَعَالُونَ) مخففًا من (فَعَّالِينَ) .

وقيل: إنه لَمَّا كان آخره يُشبه (فلسطِينَ ويَبْرِينَ) أُجري إعرابه تارة على النون وتارة بالحرف، كما قالوا: هذه يَبْرِينُ وفِلَسْطِينُ ، ويَبْرُونَ وفِلَسْطُونَ[133] .

وعدم أخذهم بهذه القراءات غيرُ مقبول؛ لأنَّه من الواجب عليهم الأخذُ بها والاحتجاج بها لصحة سندها، والغريب في الأمر عند هؤلاء النحاة أنهم يُثبتون قواعدهم ببيت شعر لمجهول أو قول لأحد العرب الذين عاشوا في عصور الاحتجاج، فكان الأولى بهم إخضاعُ اللغة وقواعدها لهذه القراءات لا العكس .

وقد دافَعَ ابنُ مالكٍ وغيرُهُ عن هؤلاء القراء فاحتج بقراءاتهم في العربية، ومِن ذلك احتجاجه على جواز العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار بقراءة حمزة في قوله تعالى: (تَسَاءلونَ به والأرحامِ)[134] وهي أيضًا قراءة ابن عباس والحسن البصري ومجاهد وقتادة والنخعي والأعمش ويحيى بن وثاب وأبي رزين، فهؤلاء القراء قرؤوا بجر (الأرحامِ) عطف على الضمير المجرور بالباء من غير إعادة حرف الجر، وهو مذهب الكوفيين، ووافقهم يونس والأخفش واختاره الشلوبين، وقال أبو حيان: " ومن ادعى اللحن فيها أو الغلط على حمزة فقد كذب"[135]، وقال ابن مالك في الألفية :

وعودُ خافضٍ لدَى عَطْفٍ علَى ضميرِ خَفْضٍ لازمًا قد جُعِلاَ

وليس عندي لازمًا إذْ قدَ أتى في النَّثرِ والنَّظْمِ الصحيحِ مُثْبَتَا[136] .

وأمَّا أوجهُ إعراب لفظة (الأرحام) فقد قُرئت (الأرحام) بالنصب عطفًا على اسم الجلالة (اللهَ) أي: اتقوا اللهَ وقَطْعَ الأرحامَ، والجر على أنَّ الواو للقسم، إمّا على حذف مضاف، أي: وربِّ الأرحامِ، أو على أنَّ الأرحام هي المقسَمُ بها تعظيمًا لشأنها، ولله أنْ يُقسمَ بما شاء مِن خلقه، أو على تقدير الباء، أي: وبالأرحامِ، فحُذفتْ لدلالة الأولى عليها، وقُرئ بالرفع شاذًّا، وخُرِّج على أنه مبتدأٌ محذوفُ الخبر، وقدروه: والأرحام مما يُتقَى، أو مما يُتساءلُ عنه[137].

وأمَّا البصريون فمنعوا قراءة الجر لـ (الأرحامِ) في الآية السابقة وهي قوله تعالى: (تَسَاءلونَ به والأرحامِ)، وذكروا أنها لحن لا يجوز القراءة بها، وهي قراءة قبيحة، قال سيبويه في توجيه هذا القبح: " إنَّ الضمير المجرور بمنزلة التنوين، والتنوين لا يُعطف عليه"[138].

ودافع الرازي عن قراءة حمزة فقال: "واعلم أنَ هذه الوجوه ليست وجوهًا قوية في دفع الروايات الواردة في اللغات، وذلك لأنَّ حمزة أحد القراء السبعة، والظاهر أنه لم يأتِ بهذه القراءة من عند نفسه، بل رواها عن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – وذلك يوجب القطع بصحة هذه اللغة، والقياس يتضاءل عند السماع، ولا سيما بمثل هذه الأقيسة التي هي أوهن من بيت العنكبوت" [139] .

ثم تعجب من منهج النحاة في إثبات القواعد النحوية فقال: "والعجب من هؤلاء النحاة أنهم يستحسنون إثبات هذه اللغة بهذين البيتين المجهولين[140]، ولا يَستحسنون إثباتها بقراءة حمزة ومجاهد، مع أنهما كانا من أكابر علماء السلف في علم القرآن"[141] .

ومما خالف فيه النحويون ما احتج به ابن مالك على جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بمفعوله بقراءة ابن عامر (قَتْلُ أولادَهُمْ شُرَكائِهِمْ)[142] أي: بنصب (أولاد) وجَرِّ (شُرَكائهم)، فَفُصِلَ بـ (أولاد) بين المصدر المضاف وفاعله، وعَلَّل ابن مالك لجواز هذه الوجه بأنّ قراءة ابن عامر غيرُ منافية لقياس العربية، على أنها لو كانت منافيةً له لَوجب قَبُولُها لصحة نقلها، وهذا مِن أحسن الفصل؛ لأنه فَصْلٌ بمفعول المضاف،، قال ابن مالك في الكافية الشافية:

وعُمدتي قراءةُ ابنِ عامرِ وكم لها مِن عاضِدٍ وناصرِ

وقال ابن عطية الأندلسي مانعًا لهذه القراءة : "وهذه قراءة ضعيفة في استعمال العرب، وذلك أنه أضاف القتل إلى الفاعل وهو الشركاء، ثم فصل بين الضاف والمضاف إليه بالمفعول، ورؤساءُ العربية لا يُجيزون الفصل بالظروف في مثل هذا إلاَّ في الشعر"[143] .

وقال أبو غانم أحمد بن حمدان النحوي: "قراءة ابن عامر لا تجوز في العربية، وهي زلة عالم، وإذا زل العالِم لم يجز اتباعه، ورُدَّ قولُه إلى الإجماع، وكذلك يجب أنْ يُرَدَّ مَن زَلَّ منهم أو سها إلى الإجماع، فهو أولى مِنَ الإصرار على غير الصواب، وإنما أجازوا في الضرورة للشاعر أن يفرق بين المضاف والمضاف إليه بالظرف، لأنه لا يَفْصِلُ" [144] .

وقد ضَعَّف الزمخشريُّ هذه القراءة بحجة أنّ الفصل بما ذُكر ضعيفٌ في العربية،وأمَّا الفصل بالظرف وإنْ خُصَّ بالشعر فغير ضعيف .

فالزمخشري تجرّأ على رد القراءة المتواترة المشهورة بمجرد الأمور الأغلبية في الكلام العربي، ويَستصعبون مخالفة ذلك ولا يَستصعبون رَدَّ المتواتر من القرآن مع أنه مُوقِعٌ في هُوَّةِ الكفر والابتداع، وقد رَدَّ عليه وعلى مَن كان مثلهَ أبو حيان الأندلسي في تفسيره وأطال في التشنيع عليهم، وصحح قراءة ابن عامر، فذكر أنَّ بعض النحويين أجازها، وبيَّن أنَّ هذا هو الصحيح؛ لوجودها في هذه القراءة المتواترة المنسوبة إلى العربي الصريح المحض ابن عامر الآخذ القرآنَ عن عثمان ابن عفان – رضي الله عنه – قبل أنْ يظهر اللحنُ في لسان العرب، ولوجودها أيضًا في لسان العرب في عدة أبيات [145] .

وجَوَّزُوا سكون (لام الأمر) بعد (ثم) بقراءة حمزة بن حبيب الزيات (ثُمَّ لْيَقْطَعْ)، قال ابن هشام: "إسكانها بعد الفاء والواو أكثرُ مِن تحريكها، نحو: (فَلْيَسْتَجِيبُوا لي ولْيُؤْمِنُوا بي)[146]، وقد تُسكَّنُ بعد (ثُمَّ)، نحو: (ثُمَّ لْيَقْضُوا)[147] في قراءة الكوفِيِّيْنِ (حمزة والكسائي)، وقالون، والبَزِّي، وفي ذلك ردٌّ على مَن قال: إنه خاص بالشعر"[148] .

*** قراءات شاذة استحسنها بعض النحاة :**

استشهد الزركشي على زيادة (لا) بعد (أَنْ) المصدرية في قوله تعالى (لِئلا يَعْلَمَ أهلُ الكتابِ)[149] بقراءة ابن عباس وعاصم والحميدي (لِيَعْلَمَ أَهْلُ الكتابِ) وقراءة ابن جبير (لكي يَعْلَمَ) وذَكَرَ أنَّ هاتين القراءتين تفسيرٌ لزيادتها[150] .

واستشهد الزركشي – أيضًا – بقراءة حمزة (بمصرخيَّ)[151] على جواز الفتح والكسر في حديث النبي – صلى الله عليه وسلم – (أوَ مُخْرِجيَّ)، فالياء الأولى للجمع، والثانية ضمير المتكلم وفُتِحَتْ للتخفيف؛ لئلا يجتمع كسرة وياءان بعد كسرة[152] .

واستشهد الزركشي – أيضًا – على مجيء الحال سادة مسد الخبر بقراءة علي بن أبي طالب – رضي الله عنه – (ونحنُ عصبةً)[153] فـ (نحن): مبتدأ، و(عُصْبَةً): حال سدتْ مسدَّ الخبر[154] .

قال تعالى: (فقلنا اضْرِبْ بِعَصاكَ الْحَجَرَ فانفجَرَتْ منه اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا) بكسر الشين في (عَشِرة)، وهي قراءة الأعمش[155]، قال الزجاج: "جيد بالغ" [156] .

وأيضًا قوله تعالى: (إنِّي رأيتُ أَحَدَ عَشَرَ كوكبًا)، بتسكين عين (أَحَدَ عْشَرَ)[157] قال الزجاج: "غير منكرة" ؛ لأنَّ ما قبل العين حرف متحرك، فكأنهم استثقلوا كثرة الحركات، وأمَّا (اثنتا عَشْرَة) فلا يجوز فيها الإسكان في العين لسكون الألف قبلها[158] .

*** نقد متأخري النحاة وغيرهم للنحاة المتقدمين الرادِّين للاحتجاج بالقراءات:**

رَدَّ بعض النحويين المتقدمِين كسيبويه والكسائي والفراء والمبرد والزمخشري وابن عطية الاحتجاج بالقراءات، فانتقدهم عددٌ من النحاة المتأخرين، ودافعوا عما ردوه منها، ورأوا أنَّ إخضاع القواعد النحوية للقراءة أولى من إخضاع القراءة للقواعد النحوية، كما قال ابن المنيِّر: "وليس غرضُنا تصحيح القراءة بقواعد العربية، بل تصحيح قواعد العربية بالقراءة"[159] .

وقال أبو حيان الأندلسي، حيث قال:"ولسنا متعبدين بقول نحاة البصرة ولا غيرهم ممن خالفهم، فكم حكم ثبت بنقل الكوفيين من كلام العرب لم ينقله البصريون، وكم حكم ثبت بنقل البصريين لم ينقله الكوفيون"[160] .

والدليل على ذلك قول أبي عمرو بن العلاء:"ما انتهى إليكم مما قالت العرب إلا أقله، ولو جاءكم وافرًا لجاءكم علم كثير وشعر كثير"[161] .

و رَدَّ أبو حيان بشدةٍ على الزمخشري بقوله:"وأعجبُ لسوء ظن هذا الرجل بالقرّاء الأئمة الذين تخيرتهم هذه الأمة لنقل كتاب الله شرقًا وغربًا، وقد اعتمد المسلمون على نقلهم لضبطهم ومعرفتهم وديانتهم"[162] .

ورد الرازي على الزمخشري في تعليقه على كلمة: (التهلُكة) في قوله تعالى: (ولا تُلْقُوا بأيدِيكم إلى التَّهْلُكَةِ)[163]، قال الزمخشري: "ويجوز أنْ يُقال أصلها: (التَّهلِكة) كالتجرِبة والتبصِرة ونحوهما على أنها مصدر من هلك، فأُبدلتِ من الكسرة ضمة، كما جاء الجُوار في الجِوار"[164].

فردّ عليه الرازي بقوله: " إني لأتعجب من تكلفات هؤلاء النحويين في أمثال هذه المواضع؛ وذلك لأنهم لو وجدوا شعرًا مجهولاً لِمَا أرادوه فرِحُوا به، واتخذوه حجة قوية، فورود هذا اللفظ في كلام الله تعالى أَولى بأنْ يدلَّ على صحة هذه اللغة واستقامتها" [165] .

واحتج أبو حيان بقوله تعالى: (وما ظلمناهم ولكنْ كانوا هم الظالمون)[166]، على جواز جَعْل ضمير الفصل مبتدأ، ورفع ما بعده على الخبرية، وهي قراءة أبي زيد وعبد الله بن مسعود[167].

واستدل أبو حيان كذلك بقوله تعالى: (سيعلمون غدًا مَنِ الكذَابُ الأشَرُّ)[168] على جواز مجيء اسم التفضيل من الخير والشر على أصله بصيغة (أَفْعل)، وهي قراءة قتادة وأبي قِلابة، وقال أبو حاتم: لا تكاد العرب تتكلم بالأخير والأشر إلا في ضرورة الشعر[169].

ولكن الصحيح جواز استعمال أفعل التفضيل معرّفة وذلك لوجود هذه القراءة .

واستدل على جواز نيابة حروف الجر بعضها عن بعض بقوله تعالى: (حقيق بأن لا أقول على الله إلا الحق)[170]، حيث نابت (على) بدلاً من (الباء)، وهي قراءة ابن مسعود[171] .

ويقول سعيد الأفغاني:"والمنهج السليم أنْ يُمعنَ النحاة في القراءات الصحيحة السند، فما خالف منها قواعدهم صححوا به تلك القواعد، ورجعوا النظر فيها، فذلك أعود على النحو بالخير، أمَّا تحكيم قواعدهم الموضوعة في القراءات الصحيحة التي نقلها الفصحاء العلماء، فقلب للأوضاع، وعكس للمنطق؛ إذ كانت الروايات الصحيحة مصدر القواعد، لا العكس"[172] .

وموقف النحاة البصريين أمام القراءات العشر – التي أجمعتِ الأمة على اختيارها – بأنَّها سنّة لا يجوز التعرض لها بنقد أو تخطئة، واستمرار أسلافهم على هذا الموقف، "هو من الغرابة بمكان؛ لأنه لا خلاف على أنّ القرآن الكريم أصل من أصول الدراسات اللغوية بمختلف فروعها، وكان من المفروض أنْ يُبنَى كثير من قواعد النحو على شواهده، بمختلف وجوه القراءات المتواترة التي صَحَّ سندُها، بدل أنْ يُحاولَ العديدُ من النحاة فَرْضَ قواعدهم على اللغة وتجاهلَ القرآن والقراءاتِ مع الاعتذار لأنفسهم بأنها سنّة لا يجوز التعرضُ لها"[173] .

وأمّا مجمع اللغة العربية بالقاهرة فقد احتج بالقراءات الشاذة كما احتج بالقراءات المتواترة، ولم يفرق بينهما، متابعًا فيه متأخري النحاة كابن مالك وابن يعيش وابن هشام وغيرهم [174] .

الخاتمة والنتائج:

وفيها أهم النتائج، ومن ذلك:

– أنَّ القراءات القرآنية مؤيدة بلغات العرب، فكل قراءة لها مذهب في العربية، بل لها وجه من القياس لايُدفع .

– القراءات القرآنية مقدَّمة على رواية العلماء، ولهذا فإنَّ الاحتجاج بها على وضع القواعد النحوية أو إثباتها أولى من الاحتجاج بأشعار العرب وكلامهم، بل استدلوا بأشعار مجهول قائلوها، وكان الحق يستدعي أنْ نقبلَ هذه القراءات ونستدل بها؛ لأنَّ هذه القراءات كلام الله عز وجل، وكلام الله أوثق من كلام البشر كلهم، وكلامه حجة ولايحتاج إلى تأييد من كلام العرب، بل ورود القرآن به يُعَدُّ دليلًا على جواز صحة الاستدلال بهذا البيت المجهول.

– ظهر في هذا البحث اهتمام أهل اللغة بالقراءات القرآنية المتواترة والشاذة، وتوجيههم لها، واختلافهم فيها بين مدافع عنها، ومستشهد بها، ومستحسن لها، أو منكر لها، وبين رامٍ لها بالضعف أو الخطإ واللحن أو الشذوذ، أو تجهيل القراء واتهامهم بعدم العلم والجرأة على كتاب الله عز وجل .

– اهتمام عدد من اللغويين – وخاصة المتأخرين – بالقراءات الشاذة واعتبارها أصلاً يُعتمد عليه في إثبات العديد من القضايا النحوية واللغوية .

– أنّ كتب النحو ومعاني القرآن وإعرابه كان لها اهتمام كبير بتوجيه القراءات القرآنية الشاذة التي تحتاج إلى توجيه .

– أنَّ سيبويه له مواقف مختلفة كغيره من النحاة تجاه القراءات، ومن الخطإ المبالغة في تبرئته أو الجفاء في حقه بالطعن فيه وانتقاده .

هوامش البحث ومصادره:

1–سورة الشورى، الآية: 34 – 35 .

2– ينظر: الكشف 354/2 ، وحجة القراءات، ص 643، والإتحاف 450/2، والكشاف 471/3، والتبيان 1134/2، وتفسير البحر المحيط 497/7 – 498 .

3 – سورة الفرقان، الآية: 10 .

4 – ينظر: الجمل في النحو المنسوب إلى الخليل، ص 195، وتفسير البحر المحيط 444/6، والكشف247/2، وحجة القراءات، ص 5088، والإتحاف 305/2، والكشاف 83/3، وموقف اللغويين من القراءات القرآنية الشاذة، 43 – 44، وهناك أمثلة أخرى للقراءات الشاذة استشهد بها الخليل، في كتاب الجمل المنسوب إليه، وصفحاتها: 39، 83 – 84 ، 93 – 94، 126 –127، 135، 138، 142 – 143، 156، 165، 185، 192، 195، 207 – 208، 214، 218، 231، 241، 244، 269 .

5 – ينظر: أبحاث في اللغة، ص 19 - 20 .

6 – غيث النفع في القراءات السبع، ص 152 .

7 – ينظر: معجم الصِّحاح، لإسماعيل بن حماد الجوهري (ت398هـ)، اعتنى به خليل مأمون شيحا، دار المعرفة، بيروت – لبنان، ط 3 ، 1429هـ ، 2008 م، مادة : قرأ .

8 – ينظر: النشر في القراءات العشر، لابن الجزري، تصحيح ومراجعة: علي محمد الضباع، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، د ط، د ت، 22/1 ، والبرهان في علوم القرآن لبدر الدين محمد بن عبد الله، الزركشي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الجيل، بيروت، د ط، 1408هـ، 1988م، 318/1 .

9 – اللآلئ الحسان في علوم القرآن، لموسى شاهين لاشين، مطبعة دار التأليف، ص 97 .

10 – ينظر: لسان العرب، لابن منظور، مادة شذذ، والخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جني 96/1 .

11 – منجد المقرئين ومرشد الطالبين، لشمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (ت833هـ)، دار الكتب العلمية، ط 1، 1420هـ ، 1999م ، ص 18 .

12 – تهذيب وترتيب الإتقان في علوم القرآن، لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ت911هـ)، بقلم: محمد بن عمر بن سالم بازمول، دار الهجرة، ودار ابن عفان، ط 1، 1426هـ ، ص 207 .

13 – ينظر: المصدر نفسه، ص 209 .

14 – اللهجات العربية في القراءات القرآنية د. عبد الراجحي، دار المعارف، القاهرة، ط 1، 1969م، ص 83 .

15 – ينظر: النشر في القراءات العشر 36/1، وغاية النهاية في طبقات القراء، لشمس الدين أبي الخير محمد بن محمد ابن الجزري (ت833هـ)، عُني بنشره: ج. برجستراسر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط3، 1402هـ، 1982م، 309/2 والإبانة عن معاني القراءات، لمكي بن أبي طالب، دار النهضة ، مصر، د ط، د ت، ص 5 .

16 – تهذيب وترتيب الإتقان في علوم القرآن، ص 80 ، والقراءات القرآنية وأثرها في اختلاف الأحكام الفقهية، للدكتور: خير الدين سيب، دار ابن حزم، ط 1، 1429هـ، 2008م، ص34– 52 .

17 – ينظر: القراءات القرآنية وأثرها في اختلاف الأحكام الفقهية، ص39 .

18 – ينظر: المصدر نفسه، ص36 – 37 .

19 – ينظر: المصدر نفسه، ص 40 – 41 .

20– ينظر: تهذيب وترتيب الإتقان في علوم القرآن (بتصرف يسير)، ص 207 – 208 .

21 – سورة الجمعة ، الآية: 9 .

22 – سورة المائدة ، الآية: 89 .

23 – ينظر: الاختيارات الفقهية لشيخ المدرسة المالكية بالعراق القاضي إسماعيل بن إسحاق الجهضمي البغدادي (ت282هـ)، تأليف الدكتور: جمال عزون، دار ابن حزم، بيروت – لبنان، ط 1، 1429 هـ ، 2008 م ، 299/1 .

24– ينظر: النشر في القراءات العشر 33/1 – 34 ، وفقه التلاوة، لأحمد بن أحمد محمد عبد الله الطويل، تقديم: الدكتور منـاع بن خليل القطان، والدكتور زيد بن المحسن آل حسين، دار كنوز إشبيليا، ط 1، 1432هـ، 2011م، ص 104 – 106.

25 – ينظر: كتاب العنوان في القراءات السبع، لأبي طاهر إسماعيل بن خلف المقرئ الأنصاري الأندلسي (ت455هـ)، وحققه وقدم له: الدكتور: زهير غازي زاهد ، والدكتور: خليل العطية، عصمى للنشر والتوزيع بالقاهرة، 28 فبراير 1995م (من المقدمة)، ص 17 ، وحجة القراءات، لأبي زُرعة عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة، تحقيق: سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة ببيروت، ط 5، 1422هـ ، 2001م، ص 51 – 72 .

26– ينظر: الأصول النيرات في القراءات، لأم وليد أماني بنت محمد عاشور، تقديم الشيخ: أحمد بن خليل شاهين، والشيخ: محمود ابن عمر سكر، مدار الوطن للنشر، ط 3، 1432هـ ، 2011 م، ص 59 – 60 ، ووفقه التلاوة، لأحمد بن أحمد محمد عبد الله الطويل، تقديم الدكتور: منّاع بن خليل القطان، والدكتور: زيد بن المحسن بن آل حسين،دار كنوز إشبيليا، ط 1، 1432هـ، 2011م، ص 94 .

27 – سورة المائدة، الآية: 6 .

28 – ينظر: فتح القدير، لمحمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (ت1250هـ)، دار ابن كثير، دار الكلم الطيب، دمشق، بيروت، ط 1، 1414 هـ ، 22/2 ، والأصول النيرات في القراءات، ص 59 .

29 – سورة البقرة، الآية: 222 .

30 – ينظر: فتح القدير 259/1 ، والأصول النيرات في القراءات، ص 59 .

31 – سورة هود، الآية: 46 .

32 – ينظر: فتح القدير 570/2 ، والأصول النيرات في القراءات، ص 60 .

33 – سورة النساء، الآية: 1 .

34 – ينظر: الأصول النيرات في القراءات، ص 60 ، وفقه التلاوة، ص 94 .

35 – الإبانة، ص 17 .

36 – الإبانة، ص 18 – 19 .

37 – ينظر: النشر في القراءات العشر: 106/1 .

38 – المرشد الوجيز المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز، لأبي القاسم شهاب الدين عبد الرحمن بن إسماعيل ابن إبراهيم المقدسي الدمشقي المعروف بأبي شامة (ت665هـ)، المحقق : طيار آلتي قولاج، دار صادر – بيروت، 1395 هـ ، 1975 م ، ص 184 .

39 – البرهان في علوم القرآن، لبدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الجيل، بيروت – لبنان، 1408هـ – 1988 م، 231/1 .

40 – النشر في القراءات العشر 71/1 .

41 – غيث النفع في القراءات السبع، لعلي بن محمد بن سالم، أبي الحسن النوري الصفاقسي المقرئ المالكي (ت1118هـ)

، دار الكتب العلمية – بيروت، تحقيق: أحمد محمود عبد السميع الشافعي الحفيان، ط 1، 1425 هـ ، 2004 م ، ص 14 .

42 – النشر في القراءات العشر14/1 .

43– ينظر: البرهان في علوم القرآن، ، 467/1 .

44– ينظر: المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى علماء أفريقية والأندلس والمغرب، لأبي العباس أحمد ابن يحيى الونشريسي (ت914هـ)،خرجه جماعة بإشراف: د. محمد حجي، دار الغرب الإسلامي، بيروت – لبنان ، 1401هـ ، 1981 م ، 70/12 ، والاختيارات الفقهية لشيخ المدرسة المالكية بالعراق 299/1 .

45– جمال القراء وكمال الإقراء، لأبي الحسن علي بن محمد بن عبد الصمد المعروف بعلم الدين السخاوي (ت643هـ)، دراسة وتحقيق: عبد الحق عبد الدايم سيف القاضي، مؤسسة الكتب الثقافية، ط 1، 1419هـ – 1999م، 579/2 – 580 ، وقال مكي بن أبي طالب: " وقرأ علي بن أبي طالب – رضي الله عنه – (مَلَكَ يَوْمَ الدِّينِ) بنصب اللام والكاف ونصب يوم، جعله فعلاً ماضيًا" الإبانة عن معاني القراءات، لمكي بن أبي طالب، دار النهضة ، مصر، ص 121 .

46– الاختيارات الفقهية لشيخ المدرسة المالكية بالعراق 300/1 – 301 .

47 – أي: من الشافعية .

48 – تهذيب وترتيب الإتقان في علوم القرآن، لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ت911هـ)، بقلم: محمد بن عمر بن سالم بازمول، دار الهجرة، ودار ابن عفان، ط 1، 1426هـ ، 2005م، ص 214 – 215 .

49 – سورة التوبة، الآية : 12 .

50 – ينظر: الاحتجاج النحوي في كتب معاني القرآن، للدكتور: محمد سالم الدرويش، دار ومكتبة الشعب للنشر والتوزيع، ط 1، 2009 م ، ص 21 ، 185 .

51 – ينظر: الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، للدكتورة: خديجة الحديثي، مطبوعات جامعة الكويت رقم 37، سنة 1394هـ – 1974م ، ص 138 – 141 .

52 – ينظر: أصول النحو عند ابن مالك، للدكتور: خالد سعد شعبان، ص 26 .

53 – ينظر: أصول النحو عند ابن مالك، للدكتور: خالد سعد شعبان، وتقديم الدكتور: أحمد محمد كشك، مكتبة الآداب بالقاهرة، 2009م، ص 26 .

54 – ينظر: أصول النحو عند ابن مالك، للدكتور: خالد سعد شعبان، ص 26 – 28 .

55 – سورة: فصلت، الآية: 17 ، قرأ بنصب (ثمودَ) بالفتحة ابن أبي إسحاق وعيسى الثقفي، وقرأ بتنوين (ثمودٌ) بالضم يحيى والأعمش . ينظر: القراءات الشاذة، لابن خالويه، ص 198 .

56 – الكتاب، لسيبويه: أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، د ط، د ، 148/1 ، وينظر: أبحاث في اللغة، للدكتور: علي ناصف غالب، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، ط 1، 2012، 1433هـ، ص 14 .

57– منهج سيبويه في الاستشهاد بالقرآن الكريم وتوجيه قراءاته ومآخذ بعض المحدثين عليه دراسة نقدية تحليلية نحوية وصرفية، للدكتور: سليمان يوسف خاطر، مكتبة الرشد، ط 1، 1429هـ، 2008 م ، ص 241 – 242 .

58– دراسات في كتاب سيبويه، للدكتورة: خديجة الحديثي، مطبعة جامعة الكويت، ط 1، 1394هـ ، 1974م، ص 42 – 43 .

59 – سورة النحل، الآية : 40 .

60 – سورة يس، الآية : 82 .

61– ينظر: المدارس النحوية، للدكتور شوقي ضيف، دار المعارف بالقاهرة، ط 4، 1968م، ص 157 – 158.

62– سورة هود، الآية: 78 .

63– ينظر: الكتاب، 396/2 .

64- ينظر: المحتسب، 449/1 .

65 – دراسات لأسلوب القرآن الكريم، للشيخ العلاَّمة : محمد عبد الخالق عضيمة، مطبعة السعادة بمصر، ط 1، د ت، 19/1 .

66 – أصول النحو العربي، للدكتور: محمود نحلة، دار العلوم العربية، ط 1، 1407هـ، 1987م، ص 43 .

67 – سيبويه والقراءات دراسة تحليلية معيارية، للدكتور: أحمد مكي الأنصاري، دار المعارف بمصر،1392هـ،1972، ص 6 – 7 .

68 – موقف اللغويين من القراءات القرآنية الشاذة، ص 53 .

69- ينظر: موقف اللغويين من القراءات القرآنية الشاذة، ص 47 – 53 .

70- ينظر: الكتاب 50/1، 51، 83، 94 – 95، 432، 91/2، 911، 137 – 138، 147 – 148، 392 – 393، 13/3 – 14، 44، 142 – 143، 165 – 166 ، 258، 545، 548 – 549، 571، 81/4، 196، 443، 467 .

71 – سورة سبإ، الآية : 48 .

72 – ينظر: الكتاب 147/2 ، وتفسير البحر المحيط 278/7 ، والقراءات الشاذة، لابن خالويه، ص 182، والكشاف 295/3، والتبيان 1071/2، وموقف اللغويين من القراءات القرآنية الشاذة، ص 47 – 48 .

73- ينظر: الكتاب 258/3، والمحتسب 203/2 .

74 – سورة المائدة، الآية: 38 .

75 – سورة النور، الآية: 2 .

76 – ينظر: الكتاب 142/1، والقراءات الشاذة، لابن خالويه، ص 60 ، 152 ، وهناك مواضع أخرى استحسنها سيبويه، مثل: 2/ 133،186 – 187،، 399 ، 395/3.

77- سورة مريم، الآية: 69 .

78 – الكتاب 13/3 ، وينظر: القراءات الشاذة، لابن خالويه، ص133.

79 – سورة ص، الآية: 3 ، وينظر: القراءات الشاذة، لابن خالويه، ص 192 .

80 – الكتاب 57 – 58، وهناك مواضع أخرى وصفها سيبويه بالقلة أيضًا، وهي: 59/1، 107/2 – 108، 395/2 – 397، 155/4، 444 .

81- ينظر: أبحاث في اللغة، ص 21 – 39 .

82 – معاني القرآن، للفراء 3/1 .

83 – ينظر: المحتسب، لابن جني 37/1 ، ومختصر في شواذ القراءات، من كتاب البديع لابن خالويه، مكتبة المثنى، القاهرة، تحقيق: برجستراسر، د ط ، د ت، ص 1 .

84 – معاني القرآن، للفراء 3/1 – 4 ، وينظر: إعراب القرآن، للنحاس ، تحقيق: زهير غازي زهد، عالم الكتب، ومكتبة النهضة العربية، ط 2، 1405هـ، 1985 م ، 120/1 .

85 – ينظر: أبحاث في اللغة، ص 22 .

86 – ينظر من معاني القرآن، للفراء : 276/1 ، 233/2، 364، 383، 14/3، 184، 256، 260 .

87– سورة الدخان، الآية: 51 .

88 – ينظر: معاني القرآن، للفراء 44/3 .

89 – سورة طه، الآية: 63 .

90 – المصدر السابق 183/2 – 184 .

91 – سورة يونس، الآية: 71 .

92 – ينظر: إعراب القرآن، للنحاس 67/2، ومختصر في شواذ القراءات، لابن خالويه، ص 57 .

93 – ينظر: معاني القرآن، للفراء 473/1 .

94– سورة الكهف، الآية: 28 .

95 – معاني القرآن، للفراء 139/2 .

96 – سورة الشعراء، الآية: 210 .

97 – معاني القرآن285/2 ، وينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج 103/4 ، وتفسير البحر المحيط، 43/4 .

98 – سورة الحجرات، الآية: 14 .

99– ينظر: النشر في القراءات العشر 376/2 ، والكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي 384/2، وتفسير البحر المحيط 116/8 .

100– ينظر: تفسير البحر المحيط 116/8 .

101 – سورة الطور، الآية: 21 .

102– سورة الفرقان، الآية: 5 .

103 – سورة البقرة، الآية: 282 .

104 – المصدر السابق، 74/3 .

105– ينظر: أبحاث في اللغة، ص 51 – 63 .

106- سورة البقرة، الآية: 17 .

107 – ينظر: تفسير البحر المحيط 214/1 .

108- المقتضب 189/2 .

109- سورة سبإ، الآية: 48 .

110- المقتضب 114/4 .

111- ينظر: تفسير البحر المحيط 278/7 .

112 – سورة البقرة، الآية: 284 .

113- المقتضب 214/1 .

114- ينظر: تفسير البحر المحيط 376/2 .

115- سورة الزمر، الآية: 16 .

116- ينظر: النشر في القراءات العشر 364/2 .

117 – ينظر: المقتضب 247/4 .

118- المقتضب، المبرد 136/4 .

119 – المصدر نفسه 59/1 .

120 – المصدر نفسه 19/2 ، وينظر: السبعة في القراءات، لابن مجاهد، تحقيق الدكتور: شوقي ضبف، دار المعارف بالقاهرة، ط 3، ص 409 .

121- ينظر: المقتضب 165/2 .

122 – المصدر نفسه 127/2 ، وهذه قراءة سبعية، قرأ بها عاصم وحمزة والكسائي وغيرهم . ينظر: السبعة في القراءات، ص 435 .

123 – ينظر: أصول التفكير النحوي، الدكتور علي أبو المكارم، منشورات الجامعة الليبية، كلية التربية، طبعة 1392 هـ ، 1973م، ص 132 .

124 – صحيح مسلم بشرح النووي، دار الدعوة الإسلامية، ط 1، 1422هـ ، 2001 م ، 113/5 – 114 .

125 – ينظر: لطائف الإشارات لفنون القراءات، لأبي العباس أحمد بن محمد بن أبي بكر القسطلاني (ت923هـ) تحقيق: مركز الدراسات القرآنية بمجمَّع الملك فهد في المدينة المنورة، طبعة 1434هـ، 132/1 .

126- طبقات فحول الشعراء، لمحمد بن سلام الجمحي، تحقيق: محمود محمد شاكر، دار المدني بجدة، ص 15 .

127- المنصف في شرح التصريف، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: إبراهيم مصطفى، مطبعة مصطفى البابي الحلبي بالقاهرة، 1954م، 109/1 .

128- أصول النحو عند ابن مالك، ص 31 .

129 – إعراب القرآن للنحاس، 194/3، وينظر: الدر المصون 292/5 .

130 – تفسير البحر المحيط 43/7 ، والدر المصون 292/5 .

131 – تفسير البحر المحيط 43/7 ، والدر المصون 292/5 .

132 – تفسير البحر المحيط 43/7 ، والدر المصون 292/5 .

133 – ينظر: تفسير البحر المحيط 43/7 ، والدر المصون 292/5 .

134- سورة النساء ، الآية : 1 .

135 – تفسير البحر المحيط 156/2 .

136 – ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، لمحمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة دار التراث بالقاهرة، ط 20، 1400هـ، 1980م، 239/3، وفيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح، 428/1 .

137 – ينظر: فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح، 429/1 – 430، وتفسير البحر المحيط 165/3 – 166، والدر المصون في علوم الكتاب المكنون، 296/2 – 297 .

138 – الكتاب 383/2 .

139- مفاتيح الغيب، للرازي ، 163/9 – 164 .

140- البيتان هما :

البيت الأول:

فاليَوْمَ قَرَّبْتَ تَهْجُونَا وتَشْتُمْنَا فَاذْهَبْ فَمَا بِكَ والأَيَّامِ مِنْ عَجَبِ

وهو من بحر: البسيط، والشاهد فيه قوله: (فما بكَ والأيامِ) حيث عطف (الأيام) على الضمير المجرور في(بكَ) بغير إعادة حرف الجر، وهذا مستعمل عند البصريين ضرورة، وأما الكوفيون فيجيزون ذلك . ينظر: الكتاب 392/2 ، والإنصاف، ص 464، والمعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية، لإميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط2، 1420هـ ، 1999م، 107/1 .

والبيت الثاني :

تُعَلَّقُ في مِثْلِ السَّوَارِي سُيُوفُنَا وَمَا بَيْنَهَا والْكَعْبِ غَوْطٌ نَفَانِفُ

البيت من بحر الطويل، وهو لمسكين الدارمي في ديوانه، ص 53، وفيه (تنائف) مكان (نفانف)، والإنصاف في مسائل الخلاف، 465/2 ، وشرح عمدة الحافظ، ص663، ولسان العرب، مادة: (غوط) .والشاهد فيه: عطف (والكعب) على الضمير المجرور من غيرإعادة الجار، والتقدير: وما بينها وبين الكعب، فحُذف الظرف لأنه تقدم ذكره وبقي عملُه . ينظر: المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية، 575/2 .

141 – مفاتيح الغيب، للرازي ، 164/9 .

142 – سورة الأنعام ، الآية : 137 .

143 – المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لأبي محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي (ت546هـ)، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط 1، 1422هـ ، 2001 م، 350/2.

144 – ينظر: الجامع لأحكام القرآن لأبي عبد الله محمد بن أحمد الانصاري القرطبي، دار إحياء التراث العربي بيروت – لبنان 1405 هـ – 1985 م، 92/7 .

145– ينظر: تفسير البحر المحيط 231/4 ، وفيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح 431/1 .

146 – سورة البقرة ، الآية : 186 .

147 – سورة الحج ، الآية : 29 .

148– فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح 432/1 – 433 ، ومغني اللبيب، ص 202 .

149 – سورة الحديد، الآية : 29 .

150 – ينظر: البرهان في علوم القرآن، للزركشي، 78/3 ، والجهود النحوية لبدر الدين الزركشي، ص 62 – 63 .

151 – سورة إبراهيم، الآية : 22 .

152 – ينظر: الجهود النحوية لبدر الدين الزركشي أصول النحو – المسائل النحوية – حروف المعاني، تأليف الدكتور: عادل فتحي رياض، دار البصائر، د ط ، د ت ، ص 62 .

153 – سورة يوسف ، الآية : 8 .

154 – ينظر: الجهود النحوية لبدر الدين الزركشي، ص 63 .

155– مختصر في شواذ القرآن، ص 13 ، والمحتسب، 167/1 .

156 – معاني القرآن وإعرابه، 141/1 .

157 – وهي قراءة الحسن وطلحة بن سليمان . ينظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون 153/4 .

158 – ينظر: معاني القرآن وإعرابه 90/3 ، والكتاب 557/3 – 559 ، ومعاني القرآن للفراء 34/2 .

159– الإنصاف فيما تضمنه الكشاف من الاعتزال، لأحمد بن المنيِّر الإسكندري المالكي (ت683هـ) بهامش الكشاف، دار المعرفة للطباعة والنشر، لبنان – بيروت،54/2 .

160– تفسير البحر المحيط 159/3 .

161– تفسير البحر المحيط 231/4 .

162 – تفسير البحر المحيط 232/4 .

163– سورة البقرة، الآية: 195 .

164 – الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل، لأبي القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي، دار الفكر، د ط، د ت، 343/1 .

165 – مفاتيح الغيب 136/5 .

166 – سورة الزخرف ، الآية: 76 .

167 – ينظر: تفسير البحر المحيط 27/8 .

168– سورة القمر، الآية: 26 .

169 – ينظر: تفسير البحر المحيط 179/8 ، والمحتسب 299/2 .

170– سورة الأعراف ، الآية: 105 .

171 – ينظر: تفسير البحر المحيط 356/4 .

172– في أصول النحو، سعيد الأفغاني، المكتب الإسلامي، بيروت، 1407هـ ، 1987 م ، ص 32 .

173 – أثر القراءات القرآنية في تطور الدرس النحوي، للدكتور: عفيف دمشقية، معهد الإنماء العربي، ط 1، 1978م، ص 49 .

174– ينظر: القرارات النحوية والتصريفية لمجمع اللغة العربية بالقاهرة جمعًا ودراسة وتقويمًا إلى نهاية الدورة الحادية والستين عام 1415هـ /1995م، تأليف خالد بن سعود بن فارس العصيمي، دار التدمرية، ط 3، 1431هـ – 2010 ، ص 675 .